

موريتانيا

أحرزت موريتانيا، في عام 2013، تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. قامت الحكومة بتأسيس الوكالة الوطنية لمكافحة بقايا الرق، والإدماج، ومكافحة الفقر، التي ترمي إلى معالجة الفقر، وتعزيز إدماج اللاجئين، وإعادة تأهيل العبيد السابقين. كما تبنت الحكومة "خارطة الطريق" لمكافحة العبودية وفقاً لإطار الأمم المتحدة وأقرت القانون رقم 011-2013 والذي يصنف جرائم الرق والتعذيب بوصفها "جرائم ضد الإنسانية"، ويلغي قانون المحدوديات. إلا أن أطفال موريتانيا ما زالوا منخرطين في عمالة الأطفال في القطاع الزراعي ورعاية الماشية، وفي أسوأ أشكال عمالة الأطفال الخاصة بالإسترقاق والعبودية الوراثية. ويفتقر إطار العمل القانوني في موريتانيا إلى قائمة واضحة تحدد الوظائف الخطرة المحظور قيام الأطفال بها، ولا يحظر القانون استخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة، ولا يوفر الحماية للأطفال العاملين بدون عقود عمل. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة استمرت في احتجاز المحتجين المناهضين للإسترقاق.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في موريتانيا:

المجال	الإجراءات المقترحة	سنة (سنوات) اقتراح الإجراء
القوانين	وضع مسودة قائمة بالمهن الخطرة واعتمادها وفقاً للمعايير الدولية.	2013 – 2009
	ضمان تطبيق القوانين واللوائح ذات الصلة بطريقة منصفة لحماية الأطفال العاملين على أساس غير تعاقدية أو بعقود عمل.	2013 – 2012
	صياغة واعتماد قانون يحظر استخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة.	2013 – 2009
	اعتماد القانون المعني بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2013 – 2012
الإنفاذ	توفير القدر الكافي من التمويل والموارد البشرية وتدريب العاملين لضمان فاعلية الجهود على صعيد التنسيق والتفتيش والإنفاذ.	2013 – 2010
	ضمان تدريب عناصر الشرطة واللواء الخاص بالقاصرين فيما يتعلق بحقوق الأطفال وجوب الوقف الفوري لاستخدام أساليب التعذيب لغرض انتزاع الإقرارات.	2013
	تمكين عامة الجمهور من الاطلاع على البيانات المتعلقة بإجراءات التفتيش والتحقيقات والشكاوى والملاحقات القضائية والعقوبات.	2013 – 2011
	التطبيق الفعال للأحكام القانونية الخاصة بالتعليم الإلزامي.	2013 – 2010
	نشر وإتاحة المعلومات المتعلقة بعدد المحققين المسؤولين عن تطبيق القوانين الجنائية الخاصة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال وما إذا كانوا قد حصلوا على تدريبات.	2013
	إتخاذ خطوات لضمان عدم الإحتجاز غير المشروع للمحتجين المناهضين للإسترقاق.	2013 – 2011
سياسات الحكومة	تبني سياسة تعالج كافة أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل الأعمال الخطرة في قطاع الزراعة ورعاية الماشية.	2013
	تقييم أثر السياسات القائمة لعلاج أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2013 – 2009
	إتاحة الاستبيانات المتعلقة بالإتجار بالأطفال وأسوأ أشكال عمالة الأطفال في موريتانيا.	2013 – 2012
البرامج الإجتماعية	جمع البيانات الخاصة بالإسترقاق للتعرف على الأطفال الذين يحتاجون إلى تلك الخدمات.	2013 – 2010
	توسيع نطاق البرامج لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في قطاعات الزراعة، والرعي، والخدمة المنزلية، وغيرها من القطاعات التي يعمل فيها الأطفال، وكذلك الأطفال الذين يخضعون للعبودية الوراثية والإسترقاق.	2013 – 2009

المجال	الإجراءات المقترحة	سنة (سنوات) إقتراح الإجراء
	تنفيذ حملة توعية مستمرة في المناطق الحضرية والريفية بشأن القوانين المعنية بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، وتوعية المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بالإسترقاق.	2013 – 2012
	ضمان الحصول على التعليم لكافة الأطفال، بمن فيهم اللاجئين، من خلال تسجيل الأطفال عند الولادة ووضع وتنفيذ برنامج لمعالجة نقص المعلمين في المدارس.	2013 – 2011
	تقدير وتقييم أثر البرامج القائمة على عمالة الأطفال.	2013 – 2011